

Distr.: General
9 December 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة موجهة من سيوم ميسفين، وزير خارجية جمهورية
إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بشأن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على جميع أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة من
وثائق المجلس.

(توقيع) تيرونه زينا
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق للرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥). وكما هو الحال دائماً، ستبذل إثيوبيا ما بوسعها للتعاون مع مجلس الأمن، لكي نتمكن، إن آجلاً أم عاجلاً، من وضع حد لهذه الأزمة غير الضرورية القائمة بين إثيوبيا وإريتريا والتي ليست في صالح أحد.

وأود أن أتطرق إلى مسألة ترسيم الحدود استناداً إلى قرار لجنة الحدود. إن إثيوبيا على قناعة تامة بأن الاضطلاع بهذه المهمة، رغم التظاهر بالإحباط من جانب إريتريا، مسألة ينبغي ألا تشكل عقبة رئيسية إذا ما توفرت الرغبة السياسية من كلا الطرفين. وإن لإثيوبيا هذه الرغبة، وليس لديها مصلحة في استمرار هذه الأزمة بين البلدين. وهذا ما جعلنا نضع اقتراح السلام المؤلف من خمس نقاط منذ سنة، والذي لقي ترحيباً من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

وتود إثيوبيا أن تؤكد مجدداً لمجلس الأمن أن ما تتطلع إليه إثيوبيا هو التوصل إلى نتيجة لا يكون فيها أحد خاسراً، وتماشياً مع السلم الدائم بين البلدين.

أما فيما يتعلق بالتوتر الحالي، الذي كان السبب الرئيسي في إصدار القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، فيجب التأكيد على أن إريتريا هي التي خلقت الأزمة الجارية. وكما كنا نؤكد كلما سنحت لنا الفرصة لذلك، ينبغي ألا تكافئ إريتريا على تصعيدها التوتر على الحدود، وهي وسيلة يبدو أن إريتريا قد تعتمد عليها كوسيلة للضغط على مجلس الأمن.

ورداً على الكلمات العدوانية التي تصدر عن إريتريا والأعمال التي تنتهك اتفاقي الجزائر، كان الاعتدال هو رد فعل إثيوبيا باستمرار. وقد أوضحت إثيوبيا رغبتها الشديدة في الدخول في الحوار مع إريتريا، الذي دأب الأمين العام ومجلس الأمن على الحث على إجرائه باستمرار. علاوة على ذلك، ففي حين لا تزال إثيوبيا متيقظة على الدوام، وتتخذ الخطوات اللازمة تمهيداً للتفاوض وتعهدها للحيلولة دون حدوث خطأ في التقدير من جانب إريتريا، فقد أكدت إثيوبيا أنها لن تلجأ إلى التهديد أو إلى استخدام القوة كوسيلة لحل النزاع القائم بين البلدين.

وفيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بما يتوقع أن يفعله كل بلد للتخفيف من حدة التوتر الحالي عملاً بالقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، أود أن أؤكد أنه ليس لدى إثيوبيا، بخلاف إريتريا، أي قوات في المنطقة الأمنية المؤقتة، وأن نشر القوات الجاري حالياً يتماشى تماماً مع التزامات

إثيوبيا بموجب اتفاق الجزائر. ولا يوجد لدينا أدنى شك في أن مجلس الأمن يدرك تماما أن إريتريا قد خرقت سلامة المنطقة الأمنية المؤقتة وأن هذه الخطوة خطيرة بالفعل. إلا أنه من أجل مصلحة السلام، وبهدف إتاحة فرصة أفضل لتنفيذ القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، فإن إثيوبيا مستعدة لإعادة نشر قواتها تمشيا مع التعليمات الواردة في الفقرة ٢ من القرار. ومع أننا لم نر إشارات مشجعة من إريتريا حتى بعد اتخاذ القرار، فإن إثيوبيا على قناعة بأن امتثالها لتعليمات المجلس ضرورية حتى لو كان القيام بذلك ينطوي على بعض المخاطر بالنسبة لأمن إثيوبيا. وتعتقد إثيوبيا اعتقادا جازما بأنه إذا حاولت إريتريا، أن تستغل امتثال إثيوبيا من جانب واحد لإلحاق الضرر بأمن بلدنا، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤوليته باتخاذ التدابير اللازمة.

(توقيع) سيوم ميسفين

الوزير